تكبدت 245 مليون دينار خسائر من قيمتها السوقية في الخمس جلسات الأخيرة

«بيان»: الأحداث السياسية تواصل تأثيرها السلبي على بورصة الكويت

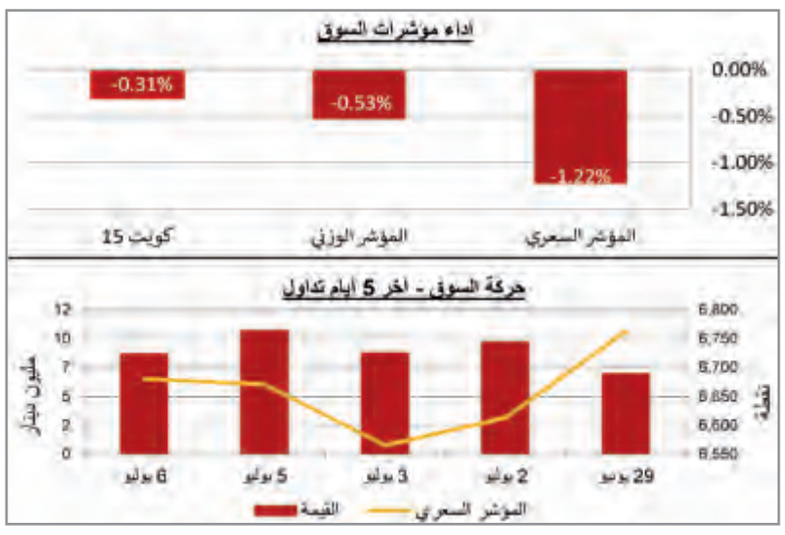

أداء مؤشرات السوق

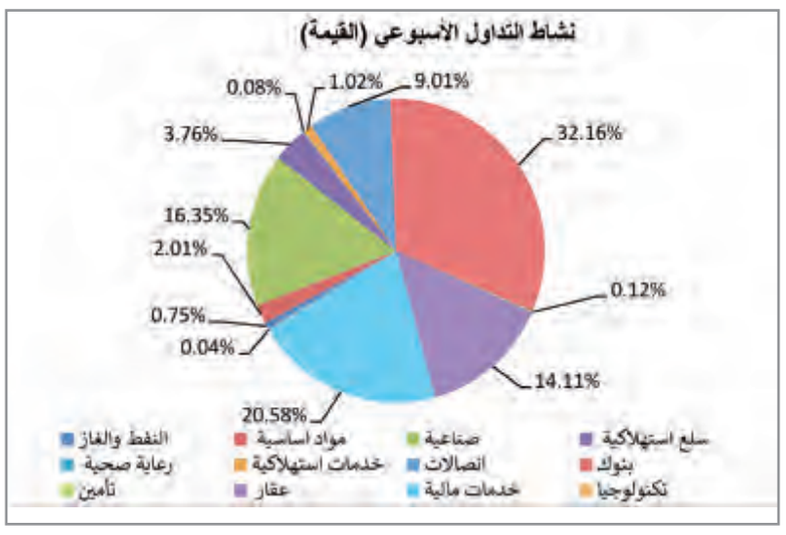

نشاط التداول الاسبوعي

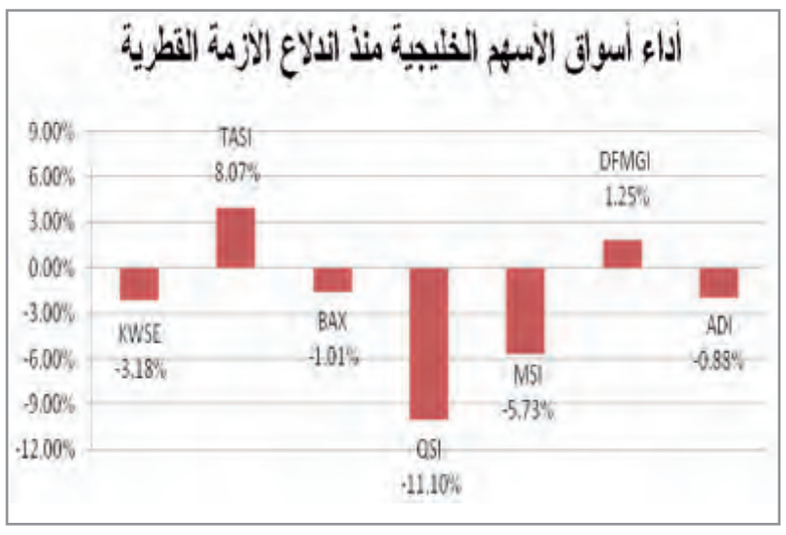

اداء اسواق الاسهم الخليجية

- مؤشرات السوق سجلت خسائر على وقع تزايد عمليات التسييل المستمرة
- موجة البيع أدت إلى تراجع العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة
- السعري هو الأكثر خسارة بين مؤشرات السوق الثلاثة بنهاية المنقضي
- إدخال العوائد المتمثلة في الصندوق السيادي للدولة ضمن الميزانية العامة ضرورة

قال التقرير الصادر عن شركة بيان للاستثمار أمس السبت لقد واصلت الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة هذه الفترة تأثيرها السلبي على بورصة الكويت وعلى أغلب أسواق الأسهم الخليجية بشكل عام، فقد أنهت مؤشرات السوق الكويتي تداولات أول أسابيع فترة النصف الثاني من العام المالي الجاري مسجلة خسائر واضحة على وقع تزايد الضغوط البيعية وعمليات التسييل المستمرة في السوق منذ حوالي شهر، إذ أدت موجة البيع تلك إلى تراجع العديد من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة خلال هذه الفترة، ما أدى إلى انخفاض كافة مؤشرات السوق وعلى رأسها المؤشر السعري؛ وكان المؤشر السعري هو الأكثر خسارة بين مؤشرات السوق الثلاثة بنهاية الأسبوع المنقضي، إذ أنهى تداولات الأسبوع عند مستوى 6,680.13 نقطة بتراجع نسبته 1.22% مقارنة مع إقفال الأسبوع الأخير من الشهر السابق، فيما أقفل المؤشر الوزني عند مستوى 397.21 نقطة بانخفاض نسبته 0.53%، في حين أغلق مؤشر كويت 15 عند مستوى 907.32 نقطة بخسارة نسبتها 0.31%.

المؤشر السعري

الجدير بالذكر أنه منذ اندلاع الأزمة القطرية مطلع الشهر السابق وغالبية أسواق الأسهم الخليجية تشهد أداءً سلبياً وخسائر متتابعة، وجاءت بورصة الكويت في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الخسائر المسجلة في الفترة منذ بداية الأزمة وحتى الآن، إذ كان المؤشر السعري هو الأكثر خسارة بعد مؤشري بورصة قطر وسوق مسقط للأوراق المالية، حيث سجل انخفاضاً نسبته 2.19% خلال هذه الفترة، فيما وصلت نسبة خسارة مؤشر بورصة قطر إلى 10.09%، وبلغت نسبة تراجع مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية حوالي 5.68%، في حين بلغت نسبة خسائر سوق أبو ظبي للأوراق وبورصة البحرين المالية 1.93% و 1.65% على التوالي. أما السوق المالية السعودية وسوق دبي المالي، فقد تمكنا من السير عكس التيار واستطاعا أن يقاوما التداعيات السلبية للأزمة السياسية التي تشهدها المنطقة، إذ تمكن مؤشريهما من تسجيل مكاسب بنسبة بلغت 3.99% و 1.78% على التوالي خلال الفترة منذ بداية الأزمة القطرية وحتى نهاية الأسبوع الماضي.

وتكبدت بورصة الكويت أكثر من 245 مليون دينار كويتي خسائر من قيمتها السوقية في الجلسات الخمس الأخيرة، حيث وصلت القيمة الرأسمالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.24 مليار د.ك. بانخفاض نسبته 0.93% مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 26.48 مليار د.ك. أما على الصعيد السنوي، فقد تقلصت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق لتصل إلى 3.26% وذلك بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، حيث بلغت وقتها 25.41 مليار د.ك.

على الصعيد الاقتصادي، أكد بنك (أوف أميريكا ميريل لينش) أن الكويت تمتلك أقوى ميزانية عمومية بين دول الخليج، معتمدة في ذلك على أصول أجنبية ضخمة تديرها الهيئة العامة للاستثمار وأغلبها استثمارات منخفضة المخاطر، وعلى الرغم من ذلك، فإن عجز الموازنة الحكومية يعتبر الأكبر خليجياً نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ وأشار التقرير إلى أن الإصلاحات المالية تبقى ضرورة في ظل السياسات التي تتبعها الحكومة الكويتية بعدم الاعتماد على عائد الاستثمارات الخارجية للدولة، وذلك لتقليص العجز والحد من الاختلالات الهيكلية، مستهدفة خفض الاعتماد على إيرادات النفط التي تمثل قرابة 88% من إجمالي إيرادات الدولة بحسب الموازنة العامة للدولة للعام المالي الحالي.

بنك أوف أميريكا

ولا شك أن تقرير (بنك أوف أميريكا ميريل لينش) قد أشار إلى نقطة هامة وهي سياسة الحكومة الكويتية في عدم دخول عوائد الاستثمارات الخارجية في إيرادات الميزانية، ونحن بدورنا نطالب بضرورة إدخال هذه العوائد المتمثلة في الصندوق السيادي للدولة ضمن موارد الميزانية العامة، وذلك إسوة بما تعمل به معظم الدول في العالم، إذ سيؤدي ذلك إلى تغطية جزء لا بأس به من العجز الافتراضي المعلن وسيعطي مزيداً من الشفافية التي ستعمل بدورها على طمأنة المواطنين بشأن حسن أداء استثمارات الدولة الخارجية وعوائدها. كما أنه يجب على الحكومة الكويتية اتخاذ تدابير مناسبة وإجراءات سريعة وفعالة للحد من تنامي بند المصروفات الجارية في الميزانية العامة للدولة، وتركيز هذه المصروفات على المشروعات الانتاجية التي تضيف إلى الناتج الإجمالي، بالإضافة إلى تخفيض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ودعم القطاع الخاص وإفساح المجال له للمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني، مما سيعمل على تقليص العجز المالي التي تسجله الميزانية العامة ومن ثم تحويل هذا العجز إلى فوائض مالية تستفيد منها الدولة حاضراً ومستقبلاً.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد واصل السوق تسجيل الخسائر على إثر اشتداد الأحداث السياسية التي تشهدها المنطقة هذه الفترة، والتي أثرت سلباً بشكل متباين على أسواق المنطقة ومنها بطبيعة الحال بورصة الكويت التي أنهت تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء. وقد وقع السوق تحت ضغوط من عمليات البيع التي طالت العديد من الأسهم في قطاعات مختلفة، لاسيما الأسهم الخاملة والصغيرة التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الاسمية والدفترية، وهو ما أثر بشكل واضح على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي كان الأكثر تسجيلاً للخسائر مقارنة مع نظيريه الوزني وكويت 15.

ويشهد السوق هذه الفترة حالة من الحذر والترقب انتظاراً لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام المالي الجاري، تلك الفترة التي انتهت بنهاية شهر يونيو الماضي، وهو ما قد يدفع بعض المستثمرين للإحجام عن التعامل في السوق مؤقتاً انتظاراً للإعلان عن تلك النتائج بهدف تحديد أولوياتهم الاستثمارية في الفترة القادمة، ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن هذه النتائج تباعاً خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وعلى صعيد التداولات اليومية، فقد شهد السوق في أولى جلسات الأسبوع تبايناً واضحاً في الأداء على صعيد مؤشراته الثلاثة، حيث شهد المؤشر السعري أداءً سلبياً دفعه إلى تسجيل خسائر قوية هي الأعلى منذ شهرين تقريباً، حيث انخفض بأكثر من 150 نقطة أي ما يوازي 2.22% من قيمته، فيما جاوره المؤشر الوزني أيضاً في المنطقة الحمراء متراجعاً بنسبة 0.42%، وهو ما جاء نتيجة التراجع الكبير الذي شهدته العديد من الأسهم الصغيرة، لاسيما تلك التي تعد من الأسهم الخاملة التي لم تشهد تداولات نشطة خلال الفترة السابقة. في حين أنهى مؤشر كويت 15 تداولات الجلسة على ارتفاع بنسبة بلغت 0.55%، مدعوماً من عمليات الشراء الانتقائية التي تركزت على بعض الأسهم الثقيلة والقيادية.

فيما أنهى السوق تداولات الجلسة التالية من الأسبوع الماضي مسجلاً خسائر واضحة لمؤشراته الثلاثة نتيجة الضغوط البيعية التي تعرضت لها الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والثقيلة التي شهدت عمليات جني أرباح سريعة، مما دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء.

قطاع النفط

هذا وتمكن السوق من تسجيل مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة في جلسة منتصف الأسبوع، حيث استطاعت مؤشرات اسوق الثلاثة أن تعوض جزء يسير من خسائرها التي تكبدتها منذ بداية الأسبوع، وذلك بدعم من عمليات الشراء التي نُفذت على العديد من الأسهم في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع النفط والغاز الذي كان الأكثر نمواً بين قطاعات السوق الاثنى عشرة. كما وشهدت جلسة يوم الأربعاء استمرار تحقيق السوق للارتفاع، إذ لقي الدعم من القوى الشرائية المتواصلة على الكثير من الأسهم المدرجة في البورصة وعلى رأسها الأسهم القيادية، خاصة في قطاع البنوك. بينما عادت مؤشرات البورصة الثلاثة في الجلسة الأخيرة من الأسبوع إلى تباينها مجدداً، حيث حقق المؤشر السعري نمواً متواضعاً لم تتعدى نسبته 0.14% فقط، فيما عاد المؤشرين الوزني وكويت 15 إلى المنطقة الحمراء مجدداً من خلال تسجيلهما لخسائر متباينة، الأمر الذي فاقم من تراجعهما على المستوى الأسبوعي.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,680.13 نقطة، مسجلا انخفاضاً نسبته 1.22% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 0.53% بعد أن أغلق عند مستوى 397.21 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 907.32 نقطة بتراجع نسبته 0.31% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي.

هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 32.29% ليصل إلى 9.28 مليون د.ك. تقريبا، في حين سجل متوسط كمية التداول ارتفاعاً نسبته 34.56%، ليبلغ 48.51 مليون سهم تقريبا.

أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري ارتفاعا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 16.21%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 4.50%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.52%، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2016.

مؤشرات القطاعات

سجلت تسعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما نمت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية. وتصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت تراجعا، حيث انخفض مؤشره بنسبة 5.75% منهياً تداولات الأسبوع عند 568.78 نقطة، تبعه قطاع التأمين الذي أقفل مؤشره عند 1,009.91 نقطة منخفضاً بنسبة 5.72%، وحل ثالثاً قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي نقص مؤشره بنسبة 3.13% مقفلاً عند 1,022.59 نقطة. أما أقل القطاعات انخفاضاً فكان قطاع الصناعية والذي أغلق مؤشره عند 1,890.11 نقطة بتراجع نسبته 0.61%.

من ناحية أخرى، جاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,718.45 نقطة مرتفعاً بنسبة 7.06%، تبعه قطاع النفط والغاز في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 4.41% بعد أن أغلق عند 1,011.55 نقطة. وجاء قطاع التكنولوجيا في المرتبة الثالثة مع ارتفاع مؤشره بنسبة 0.14% بعد أن أغلق عند 661.83 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 94.48 مليون سهم تقريباً شكلت 38.98% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 61.68 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 25.45% من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 32.16% بقيمة إجمالية بلغت 14.92 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 20.58% وبقيمة إجمالية بلغت 9.55 مليون د.ك. تقريباً.

لتمكين طالبات الهندسة من المساهمة في بناء مستقبل الكويت

«ليماك» توقع مذكرة تفاهم مع كلية الهندسة والبترول

أعلنت شركة ليماك للإنشاءات، عن توقيعها مذكرة تفاهم مع كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت تهدف إلى توفير قنوات للتواصل وتعزيز التعاون بين الطرفين لتبادل الخبرات في مجالات الهندسة المختلفة. كما اتفق الطرفان على تطوير برامج تدريبية مشتركة للطلبة.

وكمبادرة فإن ليماك أطلقت برنامج تدريبي مهني مشترك مخصص للطالبات الكويتيات والخليجيات في كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت بالتعاون مع جامعة بوغازيتشي التركية، حيث سيمكنهن هذا البرنامج من اكتساب الخبرة وتلقي المعرفة العملية ويشجعهن على الانخراط في العمل الهندسي الميداني في أضخم المشاريع الإنشائية.

يرتكز برنامج ليماك لمهندسات الكويت على تدريب 30 طالبة في مختلف التخصصات من كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت خلال الفصل الأول من العام 2017، بمجمل 200 ساعة تدريبية مقسمة على سبعة محاور. وعند استكمال البرنامج بنجاح ستحصل المشاركات على شهادة مجلس تعليم التكنولوجيا وإدارة الأعمال BTEC للإدارة والقيادة المعتمدة في أكثر من 100 دولة حول العالم، وعلى ثلاث وحدات دراسية لاجتياز التدريب الميداني في ذلك الفصل الدراسي. ويهدف هذا البرنامج الميداني إلى تمكين الطالبات وصقل مهاراتهن القيادية والإدارية ومساعدتهن على تكوين صورة واضحة عن طبيعة عملهن الهندسي في المستقبل.

وعند استكمال هذا البرنامج الأكاديمي، سيتم دعوة الطالبات المتفوقات للقيام بزيارة ميدانية تعليمية إلى مشاريع البنى التحتية التي تنفذها شركة ليماك حول العالم بما في ذلك مشروع أكبر مطار في العالم من حيث القدرة الاستيعابية للركاب، مطار اسطنبول الجديد في تركيا، إذ أنّ شركة ليماك هي واحدة من بين خمس شركات تعاقدت لإنشاء المطار. كما ستتم إتاحة الفرصة لمجموعة مختارة من خريجات هذا البرنامج لمواصلة العمل في مشروع مبنى الركاب الجديد في مطار الكويت الدولي، حيث سيكون بإمكانهن تقديم طلب تدريب وتوظيف في شركة ليماك الكويت.

وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 2 فبراير 2017 من قبل كل من رئيسة مجلس الإدارة في شركة ليماك إنسات وعضو مجلس الإدارة في شركة ليماك إنسات، إبرو أوزداميير، وعميد كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت الأستاذ الدكتور / عبداللطيف الخليفي. وإن هذه الاتفاقية هي الأولى من بين مجموعة اتفاقيات تم التخطيط لها في مذكرة التفاهم التي تم توقيعها في 8 مايو 2017 بين شركة ليماك للإنشاءات وجامعة الكويت.

تهدف شركة ليماك للإنشاءات، التي تقوم بمشاريع إنشائية رائدة في الكويت أبرزها إنشاء مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي (المبنى 2)، إلى تأهيل المهندسات في الشرق الأوسط وتفعيل دورهن وتمكينهن في قطاع الهندسة وإدارة المشاريع. وإن قيام الشركة اليوم بهذه المبادرة لصالح المهندسات الكويتيات والخليجيات قد جاء عقب نجاح برنامج مشابه "مهندسات تركيا" أطلقته الشركة في العام 2015 وكانت أهدافه مماثلة لهذه المبادرة في تأهيل المهندسات والتشجيع على انخراطهن في العمل الهندسي الميداني.

وبهذه المناسبة قال مدير مشروع مبنى الركاب الجديد بمطار الكويت الدولي (المبنى 2)، السيد ريتشارد ميريدث: "التزاماً منا بالوعد الذي قطعناه خلال احتفال جامعة الكويت باليوبيل الذهبي في عام 2016، نفخر بأن نعلن اليوم عن توقيعنا اتفاقية مع جامعة الكويت وجامعة بوغازيتشي التركية لإطلاق "برنامج ليماك للمهندسات"، وهي أول مبادرة سيتم مباشرة العمل بها من بين مجموعة من المبادرات الأكاديمية والميدانية التي خططنا لإطلاقها خلال السنوات الست القادمة، بهدف نقل النجاح والخبرة والمعرفة التي اكتسبناها من خلال مشاريعنا في جميع أنحاء العالم إلى طالبات الهندسة في الكويت والخليج، متطلعين إلى العمل مع اثنين من نخبة الجامعات في الكويت وتركيا لتنمية المواهب الكويتية معاً في القطاع الإنشائي." وإن إطلاق هذا البرنامج الميداني لتأهيل المهندسات في الكويت هو جزء من مشاريع الشركة ومبادراتها الأكاديمية في المنطقة واستمراراً لسعيها في توفير فرص التعلم والتدريب والتوظيف في مجالات البناء والهندسة والعمارة وإدارة المشاريع، وحرصاً منها على فتح أبواب المشاريع التي تقوم بتنفيذها أمام الطلبة للمساهمة في العملية التعليمية وتعزيز فرص نقل المعرفة والاستفادة الميدانية.

يذكر أنّ شركة ليماك للإنشاءات، إحدى الشركات الرائدة عالمياً في إنشاء وإدارة مشاريع البنية التحتية والتي تأسست في عام 1976، هي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لمجموعة شركات ليماك القابضة. تشغّل المجموعة عدداً كبيراً من الأنشطة في أكثر من 17 دولة من خلال أكثر من 50 ألف موظف في مختلف القطاعات، بما في ذلك السياحة والإسمنت والطاقة والبنية التحتية وإدارة وتشغيل المطارات وإدارة الموانئ والمواد الغذائية والطيران.

إبرو أوزدامي و عبداللطيف الخليفي يوقعان الاتفاقية

مجموعة العشرين تتوصل إلى حل وسط في مسألة تحرير التجارة

قادة مجموعة العشرين عقب اجتماعهم الاخير

توصل قادة مجموعة العشرين خلال قمتهم المنعقدة امس السبت في هامبورج إلى حل وسط في الخلاف التجاري، حيث اتفقوا – بحسب معلومات وكالة الأنباء الألمانية – على الالتزام بتحرير التجارة ومناهضة الحمائية، مع الاعتراف في المقابل بـ"دور الأدوات الدفاعية الشرعية في التجارة".

وبهذه الصيغة من الممكن أن تتجنب القمة إخفاقا محتملا. ومن المنتظر أن يقر قادة القمة البيان الختامي عقب ظهر امس السبت .

وذكرت مصادر أن القمة لم تتوصل بعد لاتفاق بشأن حماية المناخ، حيث لا يزال هناك خلاف شديد حول فقرة تريد الولايات المتحدة إدراجها في البيان، والتي تدور حول الدعم الأمريكي لدول أخرى في الاستخدام النظيف للطاقة الحفرية.

تجدر الإشارة إلى أن خبراء حماية المناخ يعارضون ذلك، لأنه يتعين وقف استخدام الطاقة الحفرية لتحقيق أهداف اتفاقية باريس لحماية المناخ.

وبحسب البيانات، يدعو قادة مجموعة العشرين في مسودة البيان الختامي، التي اتفق عليها المفاوضون ليلة أمس الجمعة، إلى "أطر تحقق منفعة على نحو متبادل للتجارة والاستثمارات، ومراعاة مبدأ عدم التمييز"، بالإضافة إلى "مكافحة الحمائية بما في ذلك كافة الممارسات التجارية غير المنصفة".